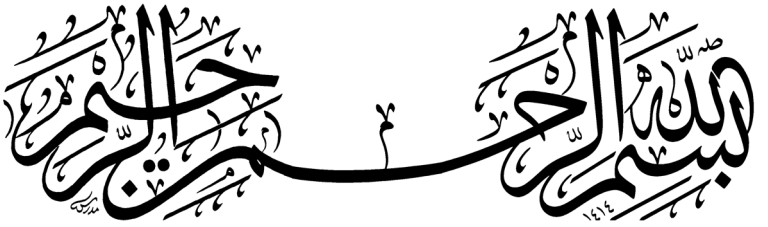
بسم الله الرحمن الرحيم

جامع المدارك

في شرح المختصر النافع

تأليف

الفقيه البارع

السيد أحمد الموسوي الخوانساري قدس سره

المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ

الجزء السادس

تحقيق

محمد باقر ملكيان

مراجعة

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية / شعبة المكتبة
كربلاء المقدّسة/ ص.ب. (٢٣٣) / هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

الموسوي الخوانساري، احمد يوسف حسن، 1309-1405 هجري، مؤلف .

جامع المدارك في شرح المختصر النافع. الجزء السادس / للورع التقي والعلامة الفقيه آية الله السيد احمد الخوانساري؛ تحقيق محمد باقر ملكيان ؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق. – الطبعة الأولى.– كربلاء، العراق: مكتبة ودارمخطوطات العتبة العباسية المقدسة، مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدّراسات والتّحقيق، ١٤٤٤ هـ. = ٢٠٢٢.

مجلد ؛ ٢٤ سم

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

١. المحقق الحلي، جعفر بن الحسن بن يحيى، 602-676 هجري. المختصر النافع. ٢. الفقه الجعفري. أ. ملكيان، محمد باقر، محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP370.M84 A3726 2022

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

فهرسة أثناء النشر

الكتاب: جامع المدارك /ج٦.
تحقيق: الشيخ محمد باقر ملكيان.
الإخراج الفني: علي محمد أسد الله.
الطبعة: الأولى.
عدد النسخ: ٥٠٠.

المؤلِّف: السيّد أحمد الخوانساري.
مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.
الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.
المطبعة: دار الكفيل/ كربلاء المقدّسة- العراق
التاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٤٤هـ - ١٧/ ١٠/ ٢٠٢٢م.

كتاب الرهن

فهرس المحتويات

كتاب الرهن

الركن الأوّل: في الرهن / ٧

الرهن في اللغة والاصطلاح ٧

لزوم الإيجاب والقبول في الرهن ٨

اشتراط القبض في الرهن ٨

اشتراط كون الرهن عيناً ١١

اشتراط كون الرهن مملوكاً ١٢

حكم رهن مال الغير ١٢

بطلان الشرط والرهن ١٤

عدم دخول حمل الدابّة وثمرة النخل والشجر ١٤

حكم ما يتجدّد بعد الارتهان ١٤

تكون الفائدة للراهن ١٥

لو رهن رهنين بدينين ثمّ أدّى عن أحدهما ١٥

الركن الثاني: في الحقّ / ١٧

اشتراط ثبوت الحقّ في الذمّة مالاً كان أو منفعةً ١٧

حكم أخذ الرهن على الأعيان المضمونة ١٨
جعل العين المرهونة رهناً ثانياً ٢٠

الركن الثالث: في الراهن / ٢٣

شرائط الراهن ٢٣
رهن الولي لمصلحة المولّى عليه ٢٣
عدم جواز تصرّف الراهن في الرهن ٢٣
لو باعه الراهن وقف على إجازة المرتهن ٢٦

الركن الرابع: في المرتهن / ٢٧

شرائط المرتهن ٢٧
جواز اشتراط الوكالة في الرهن ٢٧
يشترط كمال العقل وجواز التصرّف ٢٧
بطلان الوكالة بموت الموكّل ٢٨
جواز ابتياع الرهن للمرتهن ٢٩
المرتهن أحقّ من غيره باستيفاء دينه ٢٩
الرهن أمانة في يد المرتهن ورواياته ٣٠
الروايات المتعارضة ٣١
وجوه حمل الروايات المعارضة ٣٢
لو كان الرهن دابّة أنفق المرتهن عليها ٣٤
جواز استيفاء الدين للمرتهن ٣٦
بيع الرهن متوقف على الإجازة ٣٧

مسائل ٣٩
يضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه ٣٩
لو اختلف الراهن والمرتهن في القيمة ٤٠
لو اختلفا فيما على الرهن وروايات الباب ٤١
الرواية المعارضة والجواب عنه ٤١
لو اختلفا في أنّ المال رهن أو وديعة ٤٢
لو اختلفا في التفريط ٤٤

كتاب الحجر

معنى الحجر وأسبابه الستّة ٤٧
يزول الحجر بالبلوغ ٤٨
إنبات الشعر الخشن على العانة ورواياته ٤٨
يعلم البلوغ بخروج المنيّ ٥٠
البلوغ بالسنّ ٥١
روايات الباب ٥١
الأخبار المعارضة في المسألة ٥٣
يزول الحجر بالرشد ٥٦
تفسير الرشد ٥٦
هل تعتبر العدالة؟ ٥٧
لو شكّ في الرشد ٥٨

مع عدم الرشد لا يجوز التصرّفات الماليّة ٥٨
الأخبار الواردة في المقام ٥٩
تصرّفات المملوك ٦٠
تصرّفات المريض ٦١
الروايات الواردة في المسألة ٦١
حكم التبرّعات المنجّزة بما زاد على الثلث ٦٢
الأخبار الدالّة على الخروج من الثلث ٦٢
وجوه المناقشة في الروايات المذكورة ٦٨
الأخبار الدالّة على الخروج من الأصل لا الثلث ٧٠
أوصياء الصغار والمجانين وروايات الباب ٧٥
المناقشة في الروايات المذكورة ٧٧

كتاب الضمان

القسم الأوّل: ضمان المال/ ٨١

تعريف الضمان ٨١
شروط ضمان المال ٨١
الفرق بين الضمان والحوالة ٨١
لا يعتبر رضا المضمون عنه ٨٣
في ما لو أنكر المضمون عنه ٨٣
اعتبار الملاءة في اللزوم وما استدلّ له ٨٤

يرجع الضامن على المضمون عنه ٨٧
ما يرد عليه ٨٧
لا يرجع مع عدم سؤال المضمون عنه ٨٨
لو لم يعلم الضامن ما على المضمون عنه ٨٩

القسم الثاني: الحوالة / ٩١

تعريف الحوالة وشروطها ٩١
لا بدّ في الحوالة من الإنشاء ٩١
لا يجب قبول الحوالة ٩٢
يشترط ملاءته وقت الحوالة ٩٣
براءة المحيل وإن لم يبرئه المحتال ٩٣

القسم الثالث: الكفالة / ٩٥

تعريف الكفالة وشروطها ٩٥
هل الكفالة تعهّد بالنفس خاصّة؟ ٩٥
كفاية استحقاق الإحضار في مجلس الشرع ٩٥
لو طلب الخصم من الحاكم إحضار خصمه للمرافعة ٩٦
يعتبر رضى الكافل والمكفول له ٩٦
يلزم تعيين الأجل في المؤجّلة ٩٧
يجوز للمكفول له أن يحبس الكفيل حتّى يأتي بالغريم ٩٨
التخيير بين إحضار الغريم أو ما عليه من الحقّ ٩٨
من خلّى غريماً من يد غريمه لزمه الإعادة أو أداء ما عليه ١٠١

بطلان الكفالة بموت المكفول ١٠٣

كتاب الصلح

تعريف الصلح وجوازه إلّا ما حرّم حلالاً أو حلّل حراماً ١٠٧
جواز الصلح مع الإقرار والإنكار ١٠٩
إحضار الحاكم للمنكر وإلزامه بالحلف ١١١
صحّة الصلح مع العلم والجهل ١١١
لو اصطلح الشريكان على أنّ الخسران على أحدهما ١١٣
لو أودعه إنسان درهمين وآخر درهماً فامتزجت ١١٩
لو كان لواحد ثوب بعشرين درهماً وللآخر ثوب بثلاثين ١١٩
بطلان الصلح مع ظهور استحقاق أحد العوضين ١٢٠

كتاب الشركة

تعريف الشركة ١٢٥
المزج القهري المجرّد عن قصد إرادة إنشاء الشركة ١٢٦
عدم صحّة شركة الأبدان ١٢٨
تعريف شركة الوجوه ١٢٩
تعريف شركة المفاوضة ١٣٠
الربح والخسران بالنسبة مع عدم الشرط ١٣٠
لو شرط أحدهما في الربح أزيد ممّا يستحقّه ١٣٠
مع الامتزاج ليس لأحد الشركاء التصرّف إلّا بالإذن ١٣١

جواز الشركة من الطرفين ١٣١
ليس لأحد الشركاء الامتناع من القسمة ١٣٢
عدم صحّة الشركة مؤجّلة ١٣٢
بطلان الشركة بالموت ١٣٣
كراهة مشاركة الذمّي وإبضاعه وإيداعه ١٣٣

كتاب المضاربة

تعريف المضاربة ١٣٧
الفرق بين القراض والقرض والبضاعة في المضاربة ١٣٧
لا يلزم في المضاربة اشتراط الأجل ١٣٩
لزوم الاقتصار على ما عيّن ١٤١
لو أطلق ربّ المال يتصرّف العامل في الاستثمار كيف شاء ١٤١
إنفاق العامل في السفر من الأصل ١٤٢
المراد بالسفر هنا ١٤٣
لزوم اشتراء العامل بعين المال ١٤٤
وقوع الشراء للعامل وكون الربح له ١٤٤
لو عدل العامل عمّا عيّنه المالك ١٤٥
الروايات الواردة في المقام ١٤٥
تبطل المضاربة بموت كلّ واحد منهما والجنون والإغماء ١٤٧
يشترط كون مال المضاربة عيناً دنانير أو دراهم ١٤٨

لو قوّم عروضاً وشرط للعامل حصّة من ربحه ١٤٨
لزوم العلم بمال المضاربة ١٤٩
لو اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل ١٤٩
تملّك العامل نصيبه من الربح بظهوره ١٥٠
الأقوال الأربعة في المسألة والمناقشة فيها ١٥١
المناقشة في الوجوه المذكورة للقول المشهور ١٥٢
عدم الخسران على العامل ١٥٣
لو اشترى العامل أباه فظهر فيه ربح ١٥٣
لا يجوز للعامل وطء الجارية المشتراة بمال المضاربة ١٥٦
عدم صحّة المضاربة بالدين حتّى يقبض ١٥٧
لو كان في يده مضاربة فمات ١٥٨

كتاب المزارعة والمساقاة

تعريف المزارعة وشروطها ١٦١
عدم بطلان المزارعة بموت أحدهما ١٦٢
يشترط أن يكون النماء مشاعاً ١٦٢
إخراج مقدار البذر ١٦٥
اشتراط أن تقدّر للمزارعة مدّة معلومة ١٦٥
اشتراط كون الأرض ممّا يمكن الانتفاع بها ١٦٧
له أن يزرع الأرض بنفسه وبغيره ومع غيره ١٦٧

خراج الأرض ١٦٨
ما يستظهر منه اللزوم على الزارع بالشرط ١٦٩
لصاحب الأرض أن يخرص على الزارع ١٧١
يشترط سلامة الزرع ١٧٢
ثبوت أجرة المثل في موضع تبطل فيه المزارعة ١٧٣
حكم إجارة الأرض للزارعة بالحنطة أو الشعير ١٧٣
تعريف المساقاة ١٧٦
الروايات الواردة في الباب ١٧٦
شروط المساقاة..... ١٧٨
يشترط المدّة المعلومة ١٧٩
لزوم العمل على العامل ١٨٠
بناء الجدران وعمل النواضح ١٨٠
اعتبار إشاعة الفائدة..... ١٨٠
يستحقّ العامل الأجرة ١٨١
كراهة اشتراط المالك شيئاً زائداً ١٨١

كتاب الوديعة والعارية

تعريف الوديعة وشروطها ١٨٧
تفتقر الوديعة إلى القبول ١٨٧
اعتبار الاختيار في الوديعة ١٨٧

وجوب حفظ الوديعة ١٨٨
لزوم الاقتصار على الحرز الذي عيّنه المالك ١٨٩
الوديعة جائزة من الطرفين ١٩٠
وجوب العلف والسقي مع كون الوديعة دابّة ١٩١
عدم الضمان في الوديعة مع عدم التعدّي والتفريط ١٩٢
الضمان بالعدوان ١٩٥
لو تصرّف الودعي في الوديعة باكتساب ضمن والربح للمالك ١٩٦
عدم البراءة بردّ الوديعة إلى الحرز ١٩٧
عدم الضمان مع الإكراه ١٩٨
وجوب إعادة الوديعة إلى المالك ١٩٩
لو أحلفه أنّها ليست عنده حلف مورّياً ١٩٩
لو كان مال المودع غصباً ٢٠٠
لو اختلط بمال المودع الغاصب ٢٠٢
إذا ادّعى المالك التفريط فالقول قول المستودع ٢٠٣
تقديم قول المالك في صورة الاختلاف في الوديعة والدين ٢٠٥
لو اختلفا في القيمة والأقوال في المسألة ٢٠٦
لو اختلفا في الردّ ٢٠٧
لو مات المودع وكان الوارث جماعة ٢٠٧
تعريف العارية وشروطها ٢٠٧
العارية من العقود ٢٠٨

اشتراط كمال العقل وجواز التصرّف ٢٠٩
لو أوجب التصرّف النقص في العين أو التلف ٢١١
لو تلفت العين بالاستعمال ٢١١
لو تلفت العين بتفريط أو عدوان ٢١٢
اشتراط المعير ضمان العين المستعارة ٢١٣
لو استعار من الغاصب ضمن ٢١٤
رجوع المستعير فيما اغترم إلى المعير ٢١٥
الكلام في نفس العين المستعارة ٢١٦
رجوع من لم يتلف العين في يده إلى من تلفت في يده ٢١٧
كلّ ما يصحّ الانتفاع به مع بقائه تصحّ إعارته ٢١٨
لو اختلف المعير والمستعير في التفريط ٢١٩
لو اختلفا في ردّ العارية ٢١٩
لو اختلفا في القيمة ٢٢٠
لو استعار الرهن من غير إذن المالك ٢٢٠

كتاب الإجارة

تعريف الإجارة ٢٢٣
حقيقة الإجارة ٢٢٣
الإجارة لازمة من الطرفين ٢٢٤
انفساخ الإجارة بالتقايل ٢٢٥

عدم بطلان الإجارة ببيع العين المستأجرة ٢٢٥
هل تبطل الإجارة بالموت؟ ٢٢٦
دليل القول الأوّل ٢٢٧
دليل القول الثاني ٢٢٧
المناقشة في الدليل الثاني ٢٢٨
كلّ ما تصحّ إعارته تصحّ إجارته ٢٣١
جواز إجارة المشاع ٢٣٢
العين المستأجرة أمانة لا يضمنها المستأجر ٢٣٢
شرائط الإجارة ٢٣٣
كون المتعاقدين كاملين جائزي التصرّف ٢٣٤
اعتبار معلوميّة الأجرة ٢٣٤
لو استأجر لحمل متاع إلى موضع في وقت معيّن ٢٣٦
اعتبار كون المنفعة مملوكة للمؤجر أو لمن يؤجر عنه ٢٣٩
للمستأجر أن يوجر إلّا أن يشترط عليه ٢٤١
اعتبار كون المنفعة مقدّرة بنفسها ٢٤١
استقرار الأجرة إذا مضت مدّة يمكن استيفاء المنفعة ٢٤٢
لا يجوز للمستأجر التعدّي وإلّا ضمن ٢٤٤
تبطل الإجارة بتلف العين قبل القبض ٢٤٤
عدم سقوط مال الإجارة لو كان بفعل المستأجر ٢٤٨

عدم صحّة استيجار الآبق ٢٤٩
عدم ضمان صاحب الحمّام الثياب ٢٤٩
لو تنازعا في الاستيجار ٢٥٠
لو اختلفا في ردّ العين ٢٥٢
لو اختلفا في قدر الشيء المستأجر ٢٥٢
لو ادّعى المؤجّر على المستأجر التفريط ٢٥٢
الأخبار المعارضة ٢٥٣
ثبوت أجرة المثل فيما تبطل فيه الإجارة ٢٥٥
لو تعدّى بالدابّة المسافة المشترطة ضمن ٢٥٦
استحباب مقاطعة أجرة الأجير ٢٥٨
وجوب إيفاءه عند فراغه ٢٦٠

كتاب الوكالة

الفصل الأوّل: الوكالة / ٢٦٧

تعريف الوكالة وشروطها ٢٦٧
اشتراط التنجيز وعدم الصحّة مع التعليق ٢٦٩
جواز الوكالة من الطرفين ٢٧٠
أقسام العقود الأربعة في التذكرة ٢٧٠
هل ينعزل الوكيل بمجرد عزله؟ ٢٧٠
الأخبار الواردة في المسألة ٢٧١

بطلان الوكالة بالموت والجنون والإغماء ٢٧٣
لو باع الوكيل بثمن فأنكر الموكّل الإذن ٢٧٥
لو أنكر المشتري الوكالة ٢٧٦
تعذّر استعادة العين ٢٧٨

الفصل الثاني: ما تصحّ فيه الوكالة / ٢٧٩

ما يعتبر فيه المباشرة ٢٨١
الوكالة في الطلاق ٢٨٢
لزوم الاقتصار على ما عيّن الموكّل ٢٨٣

الفصل الثالث: الموكِّل / ٢٨٥

شروط الموكّل وأقسام الموكّلين ٢٨٥
اشتراط التكليف ٢٨٥
اشتراط جواز التصرّف في الموكّل ٢٨٥
عدم صحّة توكيل الوكيل عن الموكّل ٢٨٦
التوكيل عن نفسه فيما وكّل فيه ٢٨٦
جواز توكيل الحاكم عن السفهاء والبلّه ٢٨٦
كراهة تولّي المنازعة لذوي المروّات ٢٨٧

الفصل الرابع: الوكيل / ٢٨٩

اشتراط كمال العقل في الوكيل ٢٨٩
توكّل المسلم للمسلم على المسلم والذمّي ٢٨٩
وكالة الذمّي والكافر على المسلم ٢٩٠

الوكيل أمين لا يضمن ٢٩١

الفصل الخامس: في الأحكام/ ٢٩٣

إذا اختلفا في الوكالة ٢٩٤

لو اختلفا في العزل ٢٩٤

لو اختلفا في التفريط ٢٩٤

لو اختلفا في التلف ٢٩٤

لو اختلفا في الردّ ٢٩٤

إذا زوّجه مدّعياً وكالته فأنكر الموكّل ٢٩٥

كتاب الوقوف والصدقات والهبات

تعريف الوقف ٣٠١

اعتبار اللفظ الصريح الدالّ على التأبيد ٣٠٢

كون الوقف من العقود ٣٠٣

اعتبار القبض في الوقف ٣٠٤

الشروط واللواحق ٣٠٧

والشروط على أربعة أقسام ٣٠٧

الأوّل: في الوقف ٣٠٧

اشتراط التنجيز في الوقف ٣٠٨

اعتبار الإقباض في الوقف ٣٠٩

اعتبار إخراجه عن نفسه ٣١٠

المناقشة في الأدلّة ٣١١
الوقف لمن ينقرض غالباً ٣١٣
اشتراط العود إلى نفسه عند الحاجة ٣١٦
الثاني: في الموقوف **٣١٧**
اشتراط أن يكون عيناً مملوكة ٣١٧
يعتبر كون المنفعة المقصودة محلّلة ٣١٨
الثالث: في الواقف **٣١٩**
اشتراط البلوغ في الواقف ٣١٩
اشتراط كمال العقل وجواز التصرّف في الواقف ٣٢٠
جواز جعل الواقف النظر لنفسه ٣٢١
الرابع: في الموقوف عليه **٣٢٤**
اشتراط وجود الموقوف عليه ٣٢٤
لزوم تعيين الموقوف عليه ٣٢٥
اشتراط القابليّة للتملّك ٣٢٥
اشتراط عدم كون الوقف عليه محرّماً ٣٢٥
حكم الوقف على من سيوجد ٣٢٦
الوقف على البرّ ٣٢٦
وقف المسلم للحربي ٣٢٧
وقف المسلم على الفقراء ٣٢٧

تفسير المؤمن ٣٢٩
تحديد الجيران في العرف والأخبار ٣٣٠
الروايات الواردة في المقام ٣٣٠
الوقف على من انتسب إلى أب..... ٣٣١
لو وقف على مصلحة فبطلت ٣٣١
شرط إدخال من يوجد مع الموجود..... ٣٣٤
الوقف على أولاده الأصاغر ٣٣٦
لواحق كتاب الوقف **٣٣٩**
الوقف في سبيل الله..... ٣٣٩
الوقف على الموالي ٣٤٠
استعمال المشترك في أكثر من معنى ٣٤١
إذا وقف على الفقراء انصرف إلى فقراء البلد..... ٣٤٢
لا يجوز إخراج الوقف عن شرطه ولا بيعه ٣٤٤
ما استدلّ به على عدم الجواز ٣٤٥
المناقشة في ما ذكر ٣٤٥
مستثنيات بيع الوقف..... ٣٤٦
وقوع الخلف المؤدّي إلى الفساد..... ٣٤٨
الجواب عن الإشكالات ٣٥٠
إطلاق الوقف يقتضي التسوية ٣٥١

إذا وقف على الفقراء وكان منهم ٣٥٢
افتقار السكنى والعمرى إلى الإيجاب والقبول والقبض ٣٥٣
الأخبار في مشروعيّة السكنى والعمرى والرقبي ٣٥٣
التفصيل في بعض الأخبار بين صورة التوقيت وعدمه ٣٥٥
بقاء الملك محلّ السكنى على ملك مالكه ٣٥٦
اللزوم مع تعيين المدّة وإن مات المالك ٣٥٧
لو لم تتعيّن المدّة ولا عمر أحدهما ٣٥٨
لو مات المالك كان المسكن ميراثاً وبطلت السكنى ٣٥٨
جواز إسكان الساكن معه من جرت العادة به ٣٥٨
عدم بطلان السكنى ببيع المالك الأصل ٣٥٩
جواز حبس الفرس والبعير في سبيل الله ٣٥٩
الروايات الواردة في المقام ٣٦٠
الكلام في دلالة هذه الروايات ٣٦٢
تعريف الصدقة وأحكامها ٣٦٣
لا بدّ في الصدقة من الإنشاء ولو بالفعل ٣٦٣
حرمة الصدقة المفروضة على بني هاشم ٣٦٤
اختصاص الحرمة بالزكاة المفروضة ٣٦٤
الأخبار المعارضة ٣٦٥
الصدقة سرّاً أفضل منها جهراً ٣٦٧

تعريف الهبة وشروط صحّتها ٣٦٨
احتياج الهبة في العين إلى الإيجاب والقبول ٣٧٠
لو كانت الهبة راجعة إلى غير من عليه الدين ٣٧١
لزوم القبض واشتراطه في صحّة الهبة ٣٧٢
ما استدلّ به للقول الآخر والمناقشة فيه ٣٧٣
اشتراط كون القبض بإذن الواهب ٣٧٥
لو وهب الأب أو الجدّ للولد الصغير لزم ٣٧٧
عدم الحاجة في هبة الأب أو الجدّ للصغير إلى القبض ٣٧٧
جواز هبة المشاع ٣٧٨
الكلام في كيفيّة قبضه ٣٧٩
عدم الرجوع في الهبة لأحد الوالدين ٣٨٠
الأخبار الدالّة على الجواز ٣٨١
الأخبار الدالّة على عدم الجواز ٣٨٢
حكم رجوع أحد الزوجين فيما وهب للآخر ٣٨٤
حكم الرجوع في الهبة لو عوّضت ٣٨٦
لو تصرّف في العين الموهوبة للأجنبي ٣٨٧

كتاب الوصايا

الفصل الأوّل: الوصيّة / ٣٩١

تعريف الوصيّة وافتقارها إلى الإيجاب والقبول ٣٩١

كلام العلّامة الحلّي في المختلف ٣٩٣
كفاية الإشارة الدالّة على القصد ٣٩٥
حكم ما كتب الميّت بخطّه ٣٩٧
عدم صحّة الوصيّة بمعصية ٣٩٨

الفصل الثاني: في الموصي / ٣٩٩

ما يشترط في الموصي ٣٩٩
وصيّة من بلغ عشر سنين ٣٩٩
وصيّة من جرح نفسه بما فيه هلاكها ٤٠١
جواز رجوع الموصي عن وصيّته ٤٠٢

الفصل الثالث: في الموصى له / ٤٠٥

ما يشترط في الموصى له ٤٠٥
اشتراط وجود الموصى له حال الوصيّة ٤٠٥
صحّة الوصيّة للوارث ٤٠٦
صحّة الوصيّة للحمل ٤٠٧
حكم الوصيّة للذمّي ٤٠٨
القول بعدم صحّة الوصية للذمّي ٤١٠
عدم صحّة الوصيّة للحربي ٤١٢
عدم صحّة الوصيّة لمملوك غير الموصي ٤١٣
صحّة الوصيّة لعبد الموصي ٤١٥

اعتبار كون ما يوصى به بعد خروجه من الثلث ٤١٦
الوصيّة بالمعيّن ٤١٧
لو أعتق عبده عند موته وليس غيره وعليه دين ٤١٨
الأخبار الواردة في المقام ٤١٨
حكم الوصيّة لأمّ ولده ٤٢٣
هل تعتق من الوصيّة إذا وفت بقيمتها أو من نصيب ولدها؟ ٤٢٤
إطلاق الوصيّة تقتضي التسوية ٤٢٥
الوصيّة للأخوال والأعمام ٤٢٦
الوصيّة للقرابة ٤٢٧
الوصيّة لأهل بيته ٤٢٨
إذا مات الموصى له قبل الموصي يقوم الوارث مقامه ٤٢٩
الروايات المعارضة في المقام ٤٣٠
لو لم يكن وارث سوى الإمام عليه السلام مع غيبته ٤٣١
استحباب الوصيّة لذوي القرابة ٤٣٢

الفصل الرابع: في الأوصياء / ٤٣٣

ما يشترط في الأوصياء ٤٣٣
عدم صحّة وصاية الصبيّ ٤٣٣
عدم صحّة وصاية المجنون ٤٣٤
اعتبار الإسلام في الوصيّ ٤٣٥
اعتبار العدالة في الوصيّ ٤٣٦

اعتبار العدالة في القيمومة..... ٤٣٧
لو أوصى إلى عدل ففسق ٤٣٧
الكلام في وصاية المملوك..... ٤٣٨
جواز وصاية الصبيّ منضمّاً إلى الكبير..... ٤٣٩
صحّة الوصيّة للكافر إلى مثله..... ٤٤٠
صحّة الوصيّة إلى المرأة..... ٤٤٠
حكم الوصيّة إلى اثنين ٤٤٠
لو تشاحّ الوصيّان مع لزوم اجتماعهما..... ٤٤٣
جبر الحاكم إيّاهما على التوافق ٤٤٤
لو عجز أحد الوصيّين ٤٤٤
لو قصد الموصي استقلال كلّ منهما ٤٤٥
للموصي تغيير الأوصياء ٤٤٥
روايات المسألة ٤٤٥
للموصى إليه ردّ الوصيّة ٤٤٦
لو مات الموصي قبل بلوغ الردّ ٤٤٩
جواز استبدال الوصيّ مع الخيانة..... ٤٤٩
الوصيّ أمين لا يضمن إلّا مع التعدّي ٤٥٠
جواز استيفاء دينه ممّا في يده ٤٥١
جواز تقويم الوصيّ مال اليتيم على نفسه واقتراضه إذا كان مليّاً..... ٤٥٣
هل يأخذ الوصيّ أجرة المثل أو قدر الكفاية؟..... ٤٥٤

اختصاص الولاية بما عيّن الموصي ٤٥٤
روايات المسألة..... ٤٥٤
جواز أخذ أجرة المثل من غير فرق بين الغنيّ وغيره وبين الوصيّ وغيره ٤٥٦
لو أذن الموصي للوصيّ أن يوصي ٤٥٧
الحاكم وصيّ من لا وصيّ له ٤٦٢
الروايات الدالّة على جواز وصيّة الموصى إليه ٤٦٢
الكلام في دلالة هذه الروايات ٤٦٥

الفصل الخامس: في الموصى به / ٤٦٧

في أحكام وشروط الموصى به..... ٤٦٧
لا تجوز الوصيّة بما لا يملك ٤٦٧
اعتبار عدم الزيادة عن الثلث في نفوذ الوصيّة ٤٦٨
روايات المسألة..... ٤٦٨
القول بجواز الوصيّة بأكثر من الثلث ٤٦٩
جواز الوصيّة بأكثر من الثلث مع إمضاء الورثة ٤٧٠
لو أجاز بعض الورثة الوصيّة بأكثر من الثلث ٤٧١
مع عدم الإجازة لا تنفذ إلّا بمقدار الثلث..... ٤٧٢
حصول الملك للموصى له بعد الموت ٤٧٢
صحّة الوصيّة بالمضاربة بمال ولده الصغار ٤٧٢
المناقشة في دلالة الروايات ٤٧٣
القول بصحّة الوصيّة بالمضاربة ٤٧٤

وجوب خروج الواجب من أصل المال لو أوصى بواجب وغيره ٤٧٦
الروايات الواردة في المقام ٤٧٦
الوصيّة غير الواجبة يخرج من الثلث ٤٧٨
القول بتقديم العتق وإن تأخّر ٤٨٠
الوصيّة المتأخّرة ناسخةٌ للوصيّة الأولى ٤٨١
كلام المحقّق الكركي في المقام ٤٨٢
ما يرد على المحقّق الكركي ٤٨٣
حكم صورة الجمع وعدم الترتيب ٤٨٥
لو أوصى بعتق مماليكه ٤٨٦
حكم من أوصى بجزء من ماله ٤٨٨
روايات الباب ٤٨٨
ما يظهر منه تفسير الجزء بالسبع ٤٨٩
حكم من أوصى بسهم ٤٩٢
الروايات المعارضة ٤٩٣
حكم من أوصى بشيء ٤٩٣
لو أوصى بوجوه فنسي الوصي وجهاً منها ٤٩٤
لو كان الموصى له مردّداً بين غير محصورين ٤٩٥
لو أوصى بسيف وهو في جفن ٤٩٦
روايات الباب ٤٩٦
حكم الوصيّة بالصندوق ٤٩٨

لو أوصى العبد بإخراج الولد من الإرث ٤٩٩
في أحكام الوصيّة ٥٠٠
إذا أوصى بوصيّة ثمّ عقّبها بمضادّة ٥٠٠
ثبوت الوصيّة بالمال بشهادة رجلين عدلين ٥٠١
ثبوت الوصيّة بشهادة أربع نساء ٥٠٢
روايات المسألة ٥٠٢
الروايات المعارضة وما يرد عليها ٥٠٣
ثبوت الوصيّة بالمال بشاهد ويمين ٥٠٤
ولاية الوصيّ على التصرّفات ٥٠٤
لو أشهد عبدين له على أنّ حمل المملوكة منه ٥٠٥
كراهة استرقاقهما ٥٠٦
عدم قبول شهادة الوصيّ في ما هو وصيّ فيه ٥٠٦
أوصى بعتق عبده وليس له غيره ٥٠٧
لو أعتق ثلثه وله مال أعتق الباقي ٥٠٨
روايات الباب ٥٠٨
لو أوصى بعتق جملة مماليكه ٥٠٩
إذا أوصى بعتق رقبة أجزأ الذكر والأنثى ٥١٠
إذا أوصى بعتق رقبة بثمن معيّن ٥١٣
الكلام في تصرّفات المريض ٥١٣
حكم من أقرّ للأجنبي ٥١٤

الروايات الواردة في المقام ٥١٤
وجه الجمع بين هذه الصحيحة وبين صحيحة منصور والموثّقة ٥١٦
تعلّق الديون والوصايا بأرش الجراح ودية النفس ٥١٧
فهرس المحتويات **٥١٩**